تاريخ الاستلام: 2020/07/04 تاريخ القبول: 2020/08/18

التنمية الإنسانية مقاربة مفاهيمية في ضوء تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية

Human development is a conceptual approach in light of the reports of the United Nations Development Program

أ.رشيد مسعودي*

messaoudidroit1@gmail.com

جامعة برج بوعريريج (الجزائر)

ملخص:

ظهر مفهوم التنمية الإنسانية في اطار مقاربة جديدة في مجال التنمية، تبناها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ صدور أول تقرير له عام 1990.فمن التنمية الاقتصادية مرورا بالتنمية المستدامة وصولا الى التنمية الإنسانية، هذه الأخيرة يقصد بها توسيع خيارات الناس وزيادة حرياتهم وفرصهم وامكانتهم.

فهي تنمية محورها الانسان وهو المستفيد منها والصانع لها، وتهدف الى زيادة الرفاه الإنساني وجودة الحياة وتوسيع خيارات البشر.

تتمثل أهم المخاطر المهددة للتنمية الإنسانية،في ستة مخاطر رئيسية هي: الأزمات الاقتصادية، عدم المساواة، المخاطر الصحية ،المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية، انعدام الأمن الغذائي وغياب الأمن المجتمعي والشخصي.

كلمات مفتاحية: التنمية الإنسانية، الأمن الإنساني ،المخاطر

Abstract:

The concept of human development emerged in the framework of a new approach in the field of development, Adopted by the United Nations Development Program since its first report in 1990. From economic development to sustainable development to human development, The latter is intended to broaden people's choices and increase their freedoms, opportunities and potential.

It is a human-centered development that is the beneficiary and maker of it, and aims to increase human welfare and quality of life and expand human choices.

The most important risks to human development are six main risks: economic crises, inequality, health risks, environmental risks and natural disasters, food insecurity and the absence of societal and personal security.

Keywords: Human Development, Human security, Risks.

* المؤلف المرسل

. مقدمة:

تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم التنمية الإنسانية في أول تقرير له عام 1990،معترفا بأن للبشر حقوقا في العيش الكريم والوصول الى الفرص.كما ساهمت كتابات الاقتصادي محبوب الحق في ابراز عمق هذا المفهوم،حيث اعتبر هذا الأخير بأن التنمية الإنسانية هدفها توسيع خيارات الناس في ظل بيئة تضمن لهم حياة صحية جيدة،وتعليما نوعيا وتطويرا لمهاراتهم ومعارفهم واحتراما كاملا لكرامتهم الإنسانية. كما ربط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مقاربته بين التنمية الإنسانية والأمن الإنساني،باعتبار الثاني بعدا للتنمية،والذي يقصد به تحرر الانسان من الخوف والجوع وحمايته من مختلف المخاطر التي تهدد رفاهيته الكاملة وتمتعه بهذه التنمية .

تتضمن التنمية الإنسانية جوانب عدة وهي:الانصاف والاستدامة وزيادة إنتاجية البشر وحقوق التمكين.كما تهدف الى زيادة رفاهيتهم وتحسين جودة حياتهم وتوسعة قدراتهم وخياراتهم الإنسانية.

غير أن هناك العديد من المخاطر التي تتهدد هده التنمية،أهمها الأزمات الاقتصادية،عدم المساواة،المخاطر الصحية وعولمة الأمراض،المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية،انعدام الأمن الغذائي وغياب الأمن المجتمعي والشخصي.

تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:ماهو مضمون مقاربة التنمية الإنسانية التي جاء بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؟ وماهي أهم المخاطر المهددة لها؟.

وللاجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول تناولنا فيه تعريف التنمية الإنسانية ومكوناتها،أما المطلب الثاني فقمنا من خلاله بتحديد أهداف هذه الأخيرة، وفي المطلب الثالث تم التطرق لأهم المخاطر المهددة للتنمية الإنسانية[1].

المطلب الأول:تعريف التنمية الإنسانية ومكوناتها

ظهر مفهوم التنمية الإنسانية قبل عشرين سنة من اليوم،في اطار تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،ليشكل انتقالا مفاهيميا جديدا في حقل الدراسات التنموية،فمن التنمية الاقتصادية مرورا بالتنمية المستدامة وصولا الى التنمية الانسانية ،تم التعبير وبعمق عن تحول في جوهر التنمية وأداتها وغايتها لتتجه الى الفرد كأساس لها.وعبر ربطها بمكوناتها الأساسية وهي الانصاف والإنتاجية والاستدامة والتمكين.

وسنتناول في هذا المطلب تعريف التنمية الانسانية (الفرع الأول)،ثم مكوناتها الأساسية(الفرع الثاني.)

الفرع الأول:تعريف التنمية الإنسانية

نتناول أولا ظهور مقاربة التنمية الانسانية في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،ثم محاولة تعريف التنمية الإنسانية ثانيا.

أولا:ظهور مقاربة التنمية الانسانية في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أتت مقاربة التنمية الإنسانية كوسيلة لفهم ومواجهة التحديات العالمية ،الحالية والمستقبلية،وقد أعادت معظم تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التأكيد على هذا المفهوم،بدأ من صدور أول تقرير عام 1990 ، فتقرير التنمية الإنسانية لعام 2010 أعاد التطرق لهذا المفهوم لاسيما من خلال مكوناته الرئيسية وهي الانصاف والتمكين والاستدامة في توسيع الخيارات الانسانية[2].

وتنطلق هذه المقاربة من الاعتراف للبشر بحقوق لا تتأثر بوقت مولدهم،كما لا تعني هذه الحقوق القدرة على الحفاظ على مستويات المعيشة نفسها،بل أيضا القدرة على الوصول الى الفرص ،فمثلا "لا يحق للجيل الحالي أن يفرض على أجيال المستقبل تنفس هواء ملوث مقابل التمتع بمزيد من القدرة على انتاج السلع والخدمات،لأن ذلك يقيد حرية أجيال المستقبل في الاختيار بين الهواء النقي أو المزيد من السلع والخدمات"[3].

ويرجع ظهور المفهوم إلى المفكر الاقتصادي والخبير التنموي "محبوب الحق" من خلال مساهماته البحثية في اطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،حيث يرى بأن التنمية الإنسانية " توسيعا للخيارات المتاحة للناس"[4]،من أجل خلق بيئة تمكنهم من التمتع بحياة صحية ومبدعة وطويلة في كنف الحرية السياسية واحترام الكرامة الانسانية وضمان حقوق الإنسان[5].

كما لم يكن ظهور هذا المفهوم بمعزل عن البيئة الدولية التي شهدت توالد الكثير من المفاهيم المترابطة والمتداخلة فيما بينها، في سياق يمكن أن نطلق عليه مصطلح"عولمة المفاهيم والمبادئ الانسانية"[6]،وفي مقدمتها حقوق الانسان والأمن الإنساني والحكم الراشد.

I-حقوق الانسان: تعرف حقوق الإنسان بأنها المعايير الأساسية التي لا يمكن لأي فرد العيش بدونها بكرامة بوصفه إنسانا، وهي أساس الحرية والعدل والأمن، والتي تتيح الفرص للأفراد لتنمية ذواتهم ومجتمعاتهم،و يتم تكريسها في النظام القانوني للدولة وكذا في الإعلانات والمواثيق[7].

كما تعرف بأنها الحقوق المتأصلة في الطبيعة البشرية والتي لا يمكن بدونها أن نعيش بكرامة وإنسانية[8].

وترتكز هذه الحقوق على مجموعة من المبادئ الأساسية التي ترجع إلى طبيعة الحق ذاته وهذه المبادئ هي[9]:

-تعد الكرامة الإنسانية أساس التمتع بحقوق الإنسان.

-مبدأ ترابط حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة.

- الأصل أن التمتع بحقوق الإنسان يكون عاما وان تقييدها هو الاستثناء.

-عدم قابلية بعض الحقوق للتنازل عنها وعدم جواز وضع تحفظات على بعضها.

-الطابع العالمي لحقوق الإنسان مع مراعاتها للخصوصيات الثقافية للدول.

كما تقسم هذه الحقوق الى ثلاثة أصناف:

حقوق الجيل الأول:وتسمى الحقوق المدنية والسياسية،كالحق في الحياة، حرية التعبير،حرية الرأي..الخ.

حقوق الجيل الثاني: وهي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،كالحق في العمل،الحق في السكن،الحق في التعليم..الخ.

حقوق الجيل الثالث: ويطلق عليها حقوق التضامن، ويندرج ضمنها الحق في بيئة نظيفة والحق في السلم.

II- الأمن الإنساني: اعتمد تقرير التنمية الانسانية مفهوم الأمن الإنساني باعتباره بعدا من أبعاد التنمية الإنسانية، محاولا التركيز على المخاطر وآثارها التي بامكانها تهديد انجازات التنمية الانسانية[10].

وقد حدد تقرير التنمية الانسانية لعام 1994 الأمن الانساني في بعدين:

البعد الأول:السلامة من المخاطر المزمنة كالجوع، المرض والقمع.

البعد الثاني:ويتمثل في الحماية من أي اختلال يمس حياة الانسان سواء في بيته أو عمله أو في المجتمع الذي يعيش فيه[11].فالأمن الإنساني يعني اذن تحرر الانسان من الجوع والخوف.

كما أكدت تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن الأمن الإنساني والتنمية مفهومان متلازمان[12].

III-الحكم الراشد: اعتبر الحكم الراشد بمثابة الملهم للمستقبل الذي ينشده العالم،فلا يمكن تحقيق هذا الأخير دون وجود حكم قائم على المشاركة وسيادة القانون وعدم التهميش والعدالة في توزيع عوائد التنمية المستدامة، وشمولية النمو للجميع حتى يكون مستداما[13].

وقد انتشر هذا المفهوم على مستوى الشركات والمؤسسات واستخدم كمدخل إجرائي لتعزيز الأداء وتطوير قدرات المنظمات من خلال التركيز على الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد والحكامة والديمقراطية والمشاركة [14].

وعرفت لجنة **Cadbury** الحكم الراشد في تقريرها الصادر عام 1992 بأنه يمثل نظاما كليا للرقابة على الجوانب المالية وغير المالية للمنظمة وتوجيهها.

أما تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي لعام 1997 فيعرفه على أنه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحها[15].

ويظهر من خلال هذا التعريف أن الحكم الراشد يقوم على ثلاثة أسس وهي[16]:

الأساس الاقتصادي: ويتمثل في آليات صنع القرار والعمليات التخطيطية وكفاءتها.

الأساس السياسي :ويتمثل في صياغة وتكوين السياسات.

الأساس الإداري: ويتضمن آليات ذات كفاءة لتنفيذ هذه السياسات.

كما يعد الحكم الراشد بمثابة ميثاق أوعقد يجمع بين فواعل ثلاث هي الدولة،القطاع الخاص والمجتمع المدني،من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويمكن الإشارة الى العديد من المرجعيات الإقليمية والدولية التي تضمنت إحالة صريحة الى ضرورة تطبيق الحكم الراشد من خلال مختلف مؤشراته،فاعلان القاهرة "تحديات التنمية والتحولات السكانية في عالم عربي متغير" لعام 2014 مثلا دعى الى ضمان الالتزام بالديمقراطية والعدالة والشفافية و النزاهة والتمثيل المتساوي بشكل يمكن من مشاركة الجميع لاسيما الشباب والمسنين في عملية التنمية[17]، وتعزيز وتشجيع الشراكات بين المجتمع المدني والقطاع الخاص لتنفيذ برامج التنمية[18].

وبداية من 2010،وفي اطار الانتقال من العالمي الى المحلي،تبنت الكثير من دول العالم استراتيجيات وطنية للتنمية الإنسانية والبشرية وخطط مدمجة سواء في اطار انجاز تعهداتها الدولية اتجاه أهداف الأمم المتحدة للألفية، أو في اطار استعراضاتها السنوية لخطة التنمية المستدامة 2030،او في اطار الرؤى التنموية المستدامة لها،حيث تبنت هذه الاستراتيجيات والخطط نفس لغة ومقاربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعريفه لنهج التنمية الإنسانية ومقاربتها من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وكفالة الحقوق والحكم الراشد[19].

وحسب تقرير التنمية الإنسانية لعام 2004 فإنه يترتب على التنمية الإنسانية نتيجتان هما[20]:

- **رفض كل صور التمييز بين البشر:** تهتم التنمية الإنسانية بمختلف مكوناتها أي الاستدامة البيئية والانصاف بالعدالة التوزيعية،والمساواة في الحقوق بين الأجيال،والقضاء على أوجه الحرمان التي تحد من هده الخيارات مهما كان دافعها سواء الانتماء الى عرق معين أو جنس محدد أو مكان ما[21].

- **عدم حصر الرفاهية الإنسانية على المقابل المادي واتساعه ليشمل متطلبات وشروط جودة الحياة كالتمتع بالحقوق والكرامة الإنسانية:** كما لا يكون رفاه الأفراد بمعزل عن بيئة الحرية التي يعيشون في ظلها، ومدى القدرة التي يملكونها لمواجهة المخاطر التي يتعرضون لها، سواء أكانت كوارث طبيعية أم أزمات بشرية.وهنا لابد من بناء مناعة لحماية التنمية الانسانية واستدامتها. ويكون ذلك، بالتعاون بين الدولة والمجتمع والمؤسسات الدولية لتمكين الأفراد وحمايتهم .بالتالي فالتنمية الإنسانية تتمحور في القضاء على المعيقات التي تحد من ممارسة الأفراد لحرياتهم، و تمكين الفئات المحرومة والمقصية من التمتع بحقوقهم، والتعبير عن انشغالاتهم، وسماع ارائهم، والمشاركة بفعالية وحرية في تقرير مصيرهم وشؤونهم[22].

ثانيا:تعريف التنمية الإنسانية

تطرقت مختلف تقارير برنامج الأمم المتحدة لتعريف التنمية الإنسانية،وما يلاحظ على هذه التعاريف هو تقاربها الشديد.فتقرير التنمية الانسانية لعام 1993 يعرف التنمية الانسانية على أنها " تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس".ويقصد بذلك الاستثمار في القدرات الإنسانية،سواء في مجال التعليم أو الصحة او المهارات وجعل الانسان مبدعا ومنتجا[23].

ومن ثمة فالتنمية الإنسانية تؤكد على جانبين، الأول تشكيل القدرات البشرية في مجال الصحة والتعليم والمعرفة ومستوى الرفاه، والثاني هو تمكين البشر من إستثمار قدراتهم والتمتع بها والمشاركة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية[24].

أما تقرير التنمية الإنسانية لعام 2011 فيعرف التنمية الإنسانية بأنها" توسيع لحريات البشر وامكانياتهم،فيعيشون الحياة التي يختارونها وينشدونها".اذن فهي تعد توسيعا للخيارات.ومفهوم الحريات والامكانيات يتجاوز حدود الاحتياجات الأساسية الى الكثير من الأهداف الأخرى الأساسية لعيش حياة لائقة كالحفاظ على البيئة والطبيعة وحماية التنوع البيولوجي والأمن من الكوارث الطبيعية[25].

فتقرير التنمية لعام 2011 يعطي تعريفا معياريا لهذه الأخيرة مركزا على توسيع الحريات الحقيقية، معتبرا بأن التنمية الإنسانية التي تفتقر الى الانصاف لا تعد تنمية إنسانية مستدامة، وأن الهدف من التنمية هو ادامة الحريات والامكانيات التي تفسح المجال أمام الناس ليعيشو حياة لائقة[26].

وعموما يمكن تعريف التنمية الإنسانية المستدامة بأنها:"توسيع الحريات الحقيقية للناس اليوم مع بذل جهود لدرء خطر المساس بحريات أجيال المستقبل"[27].

الفرع الثاني:مكونات التنمية الإنسانية

تتمثل أهم المكونات الأساسية للتنمية الإنسانية في الإنصاف، زيادة الإنتاجية ، تعزيز الاستدامة و التمكين[28].

أولا:الإنصاف

يعد الإنصاف جوهر التنمية الإنسانية وأحد مكوناتها الأكثر أهمية، ويركز الإنصاف على تحقيق تكافؤ الفرص، وتحقيق العدالة التوزيعية ، وإلغاء المعوقات الاجتماعية والقانونية والمؤسساتية التي تحد من وصول الفقراء والأقليات إلى مواقع القرار السياسي والاقتصادي.

ويعد الانصاف مرادفا لمفهوم العدالة، ويحيل الى معنى العدالة التوزيعية التي تعني الابتعاد عن حالات عدم المساواة المجحفة بين الناس[29].

وقد شكل كتاب "الجمهورية" لأفلاطون و"نظرية العدالة" لجون راولز منطلق وأساس الفلسفة السياسية الأوروبية الغربية.فقد تناول راولز مفهوم العدالة الاجتماعية بالتحليل،كما أصدر عام 2001 كتاب"العدالة بوصفها إنصافا"(**Justice as Faimess**)[30].

كما يعتبر كل من المفكريين أناند وسن (**Sudhir Anand and Amartya Sen**) أن"الانشغال بالانصاف بين الأجيال واغفال حجم مشكلة عدم الانصاف بين أفراد الجيل الواحد، انما هو انتهاك لمبدأ الحقوق الأساسية".وهذا التوجه الفكري لقي تأييده في تقرير لجنة بروتلاند لعام 1987 وإعلان استوكهولم لعام 1972 وكذا اعلان جوهنسبورغ لعام 2002 حيث أكدت كل هذه الإعلانات على أهمية الانصاف وضرورته[31].

وقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة "بان كيمون "في خطابه إلى الجمعية العامة جويلية 2013 على هذه الفلسفة داعيا" العالم أن يولي عناية خاصة لحاجات الفئات الضعيفة المعرضة للاقصاء،وتبني رؤية جديدة تجمع مختلف فئات البشر من أجل حياة كريمة للجميع[32].

ثانيا:الإنتاجية

تركز التنمية الإنسانية على زيادة النمو وخلق الثروة مع تحقيق تنمية تقوم على الاستثمار في التعليم والصحة، والتوزيع العادل للدخل والأصول وتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للأفراد، وإنشاء شبكات الأمان الاجتماعي[33].

ان زيادة الإنتاجية اذن لا يتعلق في الجانب المادي فقط،بل وكذلك في الجوانب أوالابعاد غير المادية،فهذه الأخيرة لا تقل أهمية عن الأولى،حيث يتم من خلالها الاستثمار في رأس المال البشري عبر تعزيز مهارات الانسان وكفاءته وزيادة معارفة لمواجهة تحديات التنمية والرفع من مؤشراتها.

ثالثا:الاستدامة

لا يقتصر مفهوم الاستدامة على البعد البيئي أي الاستدامة البيئية فحسب، بل يعني أن تكون التنمية الإنسانية عملية شاملة لسياسات اقتصادية واجتماعية وسياسية تجعلها قابلة للاستمرار ، ويتطلب ذلك عدم توريث الأجيال القادمة ديونا اقتصادية أو اجتماعية تجعلها

عاجزة عن سداد ثمنها مستقبلا ، وترشيد استغلال الموارد الطبيعية والسلوك الاقتصادي ،وتعديل أنماط النمو ومعدلات الاستهلاك[34]، وذلك من أجل تحقيق رفاه الأفراد[35].

وقد بين تقرير التنمية الانسانية لعام 2011 مدى الارتباط الكبير بين الاستدامة والإنصاف(العدالة الاجتماعية)،وإتاحة المزيد من الفرص لحياة أفضل للجميع. ويؤكد هذا التقرير "أن الاستدامة لا تقتصر على قضية البيئة ولا تتوقف عليها، بل هي في الأساس نتيجة لخيارنا في أن نعيش حياتنا معا، مدركين أن كل عمل نقوم به الآن سيكون له أثر على سبعة مليارات نسمة تعيش على الأرض اليوم ومليارات أخرى ستتوالى على هذه الأرض على مدى قرون من الزمن .وإذا كان خيارنا هو توسيع الحريات أمام أجيال الحاضر والمستقبل، فلا بد من أن نفهم الترابط بين الاستدامة البيئية والإنصاف"[36].

لكن ما الذي يفرضه الالتزام بالاستدامة؟

بالنسبة للخبير الاقتصادي روبرت سولو **Robert Solow** فان واجب الاستدامة هو "أن لا نورث الأجيال المقبلة شيئا معينا،بل أن نزودها بكل ما يلزم لتعيش مستوى معيشي لا يقل جودة عن المستوى الذي ننعم به،ولتتطلع الى الأجيال التي ستليها من المنظور نفسه"[37].

رابعا: التمكين

يعرف التمكين بأنه زيادة قدرات الاختيار لدى الأفراد والجماعات،بما فيها صون الكرامة الإنسانية والإحساس بالذات وحرية الابداع[38].

وهناك ثلاثة أبعاد رئيسية لمفهوم التمكين وهي[39]:

- التمكين يبدأ من الأعلى الذي يرتكز على عنصري حكم القانون (نزاهة الحكم)،وتقليل سيطرة قوة النظام من خلال الوصول الحر للاعلام والشفافية.
- تعزيز مسارات التمكين التي تستند الى استراتيجية مكافحة الفقر،وأسلوب إدارة النزاعات،والوعي البيئي.
- تمكين قوى الجذور من خلال جودة التعليم الأساسي وتطوير التعليم الديني وتعزيز الهوية.

ان التنمية الإنسانية المستدامة تعتبر الأفراد فاعلين في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي،وليسوا مجرد مستفيدين من التنمية فحسب ، ويعني ذلك تمكين الناس من ممارسة خياراتهم بحرية وتعزيز قدراتهم، ويتطلب ذلك ما يلي :

1- الديمقراطية السياسية:تمكن الديمقراطية الناس من التأثير في القرارات المتعلقة بحياتهم،كما تساهم في تحقيق العدالة والحرية[40]،وتحقيق التنمية،حيث يؤكد "أمارتيا سن" بأنه "ما من مجاعة كبرى حدثت في بلد مستقل وديمقراطي تتمتع فيه الصحافة بالحرية"[41].

وتعني الديمقراطية سلطة الشعب الذي يعد أساس الحكم.ولا تعد غاية في ذاتها بل أداة لتحقيق غاية أخرى وهي الحرية والمساواة السياسية.وهذا هو الهدف الذي دافع عنه الفقيه روسو ،فالديمقراطية كمذهب يراد به إرجاع مصدر السلطة السياسية إلى الإرادة العامة للأمة ،أما الديمقراطية كنظام للحكم فيراد به النظام الذي يرجع هذه السلطة للشعب،مع ضمان الحريات والحقوق الأساسية للأفراد،ورقابة الرأي العام على تصرفات الحكومة،وهذه الرقابة هي التي تميز بين ديمقراطية الحكم ودكتاتوريته،وتبرز سيادة الشعب[42].

كما تتطلب الديمقراطية مجموعة من المعايير والشروط الضرورية نذكر منها:

- وجود مؤسسات سياسية تعددية،والاعتراف بحرية الوصول إلى المعلومات،والجمعيات المستقلة،وحقوق المواطنة[43].
- بناء المؤسسات التي تحافظ على الاستدامة الديمقراطية،كما أنه لا ديمقراطية بدون حرية الرأي والتعبير والرقابة على الحكومة كما سبق الذكر[44].
- الاعتراف بالأحزاب السياسية، حيث تساهم الأولى قي بعث الديمقراطية، وتقوم بدور هام ومؤثر في المجتمعات الديمقراطية حتى قيل بأن" الأحزاب هي التي تخلق الديمقراطية أو أنه يمكن النظر للديمقراطية من خلال الأحزاب وقد قيل أيضا بأن الأحزاب هي أساس الديمقراطية"[45].

ويعلل ذلك الكاتب "روبرت ميشيل" بأن الديمقراطية لا يمكن تصورها بدون تنظيم ،والأحزاب هي التي تتولى ذلك التنظيم"، والتنظيم هو الوسيلة الوحيدة لخلق إرادة الأمة أو الرأي العام من خلال التضامن الاجتماعي فيما بين الأفراد[46].

وتؤدي الأحزاب السياسية عدة أدوار منها [47]:

- تكوين رأي عام ومؤثر من خلال البرنامج السياسي المؤثر في التنافسية السياسية.
- التنشئة السياسية للفرد من خلال توعيته وتزويده بالمعلومات وتكوينه وتكريس قيم المشاركة السياسية.
- تحديد المشكلات العامة في المجتمع ووضع حلول مناسبة لها.
- تعزيز الممارسة الديمقراطية وترسيخها من خلال تبني المعارضة الهادفة والمشروعة.
- الوساطة السياسية بين الشعب والحكومة.

2- **الحرية الاقتصادية:** بمعنى تحرر الأفراد من القيود والقواعد القانونية التي تعيق نشاطهم الاقتصادي،ويترتب على ذلك الاعتراف بحرية ممارستهم للتجارة والصناعة في اطار القانون.

3- **التمكين للمشاركة العامة:** تتطلب الديمقراطية وجود سلطة لامركزية تمكن الأفراد ومنظمات المجتمع المدني من المشاركة في إدارة الشؤون العامة وصنع القرارات وتنفيذ خطط التنمية المستدامة.وتلعب المشاركة دورا كبيرا في تأمين الديمقراطية،وتمارس هذه الأخيرة من خلال عدة فواعل أهمها المجتمع المدني،هذا الأخير الذي يسهر على تحقيق السلم الاجتماعي[48].

ان التنمية الحقيقية يجب أن تقوم على مشاركة المواطنين في صنعها وتنفيذها وتقييمها،كما أن مستوى المشاركة هو الذي يحدد توزيع القوة في المجتمع،ويقصد بهذه الأخيرة الالية الدافعة لتغيير الأفراد والجماعات والمجتمعات، ومن"ثمة يمكن القول بأن المشاركة والتمكين هما وجهان لعملة واحدة،فالمشاركة لا تستهدف فقط تنمية المجتمع وصنع مستقبله،بل أيضا تنمية الذات المشاركة"[49].كما لايمكن نجاح أي سياسة تنموية ان لم يتم اشراك المعنيين بالأمر في تخطيطها وتنفيذها باعتبارهم رأسمال اجتماعي يعزز رصيد الثقة العامة في نجاحها[50].

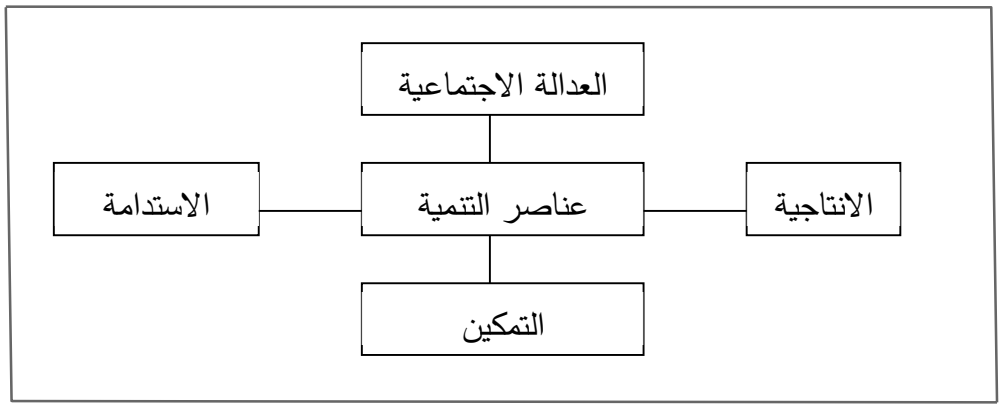

شكل رقم (01) يوضح مكونات التنمية الانسانية

المصدر:هيفاء أبو غزالة وشيرين شكري:**"الكاشف في الجندر والتنمية:حقيبة مرجعية"**، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ،2006.

المطلب الثاني:أهداف التنمية الإنسانية.

تتمثل أهداف التنمية الإنسانية في تعزيز الرفاه الإنساني ،تحسين جودة الحياة وتعزيز القدرات الإنسانية .وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: تعزيز الرفاه الإنساني.

ترتبط التنمية الإنسانية بتعزيز الرفاه الإنساني وتوفير القدرات والفرص للفرد ليشكل حياته[51] .ويزداد ذلك بتوافر الصحة والتعليم والمشاركة العامة والأمن المادي والحقوق المدنية والسياسية ووجود بيئة نظيفة،وتمكين الأفراد والمجتمعات من خياراتهم اتجاه الإدارة المستدامة لمواردهم البيئية[52].ودعم التغيير المؤسسي للأفراد مما يؤدي الى تجاوز معوقات التنمية و الرفاه الإنساني[53].

الفرع الثاني: تحسين جودة الحياة.

يذهب تقرير البنك العالمي حول التنمية الدولية لعام 1991 الى أن تحدي التنمية الإنسانية يتمثل في تحسين جودة الحياة خاصة في الدول الفقيرة ، وتستلزم جودة الحياة أكثر من مجرد تحقيق دخل أعلى فهي تشمل أيضا "تعليما أفضل ومستوى أعلى من التغذية والصحة والقضاء على الفقر وبيئة صحية ومساواة في الفرص والتمكين للحرية ،مما يستلزم النظر إلى التنمية على أنها عملية مركبة ومتعددة الأبعاد تتضمن تغييرات جوهرية في الهياكل الاجتماعية وأساليب الحياة "[54].

الفرع الثالث:تعزيز القدرات الإنسانية.

يعد توسيع خيارات الناس وإمكانياتهم هدف التنمية الإنسانية[55]،وحسب تقرير التنمية الإنسانية لعام 1994 فان " الجنس البشري خلق بإمكانات معينة وأن الغرض من التنمية هو خلق بيئة يستطيع فيها جميع الناس توسيع قدراتهم وحرياتهم وإمكاناتهم وتوفير فرص أكبر للأجيال الحاضرة وأجيال المستقبل"[56].

والتنمية الانسانية باعتبارها توسيعا لخيارات البشر تفترض وجود موارد طبيعية مشتركة يستفيد منها الجميع،ولا يمكن تحققها لم يتحقق مبدأ الاستدامة ويطبق محليا ووطنيا وعالميا ،من خلال احترام شروط الإنصاف والتمكين[57].كما يجب أن يكون هدف التنمية تحقيق طموحات المواطن ورغباته واحتياجاته الأساسية[58].

ويتطلب الأمر ،التمكين للحرية السياسية والمساواة في الفرص وسيادة القانون والأمن الشخصي وحرية التعبير وتأمين المشاركة السياسية[59].

المطلب الثالث:أهم المخاطر المهددة للتنمية الإنسانية

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن التقدم في التنمية الإنسانية لا يقاس فقط بتوسيع خيارات الأفراد، وقدرتهم على تحصيل التعليم، والتمتع بصحة جيدة، والعيش في مستوى لائق، والشعور بالأمان، بل كذلك في" تحصين الانجازات وتوفير الظروف المواتية لاستدامة التنمية الإنسانية، من خلال تقييم وكشف المخاطر الماسة بالتنمية والمهددة لها. وبناء مناعة لمواجهتها من طرف الأفراد أو المجتمعات أو الدول"[60]، كالمخاطر المتعلقة بالأمن الشخصي والكوارث الطبيعية وتغير المناخ والفقر..الخ.

ويعدد تقرير التنمية البشرية لعام 2014 ستة مخاطر تهدد التنمية الانسانية هي:الأزمات الاقتصادية ،عدم المساواة، المخاطر الصحية،المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية،انعدام الأمن الغذائي،غياب الأمن المجتمعي والشخصي[61].وسنتناول في هذا المطلب احاطة موجزة بهذه المخاطر.

الفرع الأول :الأزمات الاقتصادية وعدم المساواة

تبرز حدة الازمات الاقتصادية ومضاعافاتها الأثر البالغ الذي تتركه على مؤشرات التنمية الإنسانية،كما أن عدم المساواة بمختلف صورها تحد من تمتع البشر بها وتزيد من معاناتهم وتهميشهم.

أولا:الأزمات الاقتصادية

تهدد الأزمات الاقتصادية الرفاه والدخل بسبب الكوارث الطبيعية والأزمات المالية، وتسبب ارتفاعا في مستويات البطالة للأفراد لاسيما بالنسبة للذين لا يملكون تأمينا اجتماعيا كافيا[62].فهؤلاء الذين يجدون أنفسهم بسبب هذه الأزمات يفتقرون الى أي شكل من أشكال الدعم الاجتماعي والحماية الكافية بسبب غياب أي مصدر للرزق تتأثر بشكل كبير أسرهم بسبب العوز وعدم قدرتهم على تأمين تكاليف المعيشة.

ثانيا:عدم المساواة

تتعلق عدم المساواة بعدة جوانب كالدخل ، الصحة والتعليم،وهي تدل على عدم التكافؤ في الفرص لاسيما في الدول النامية التي ما زال أفرادها يعانون من تزايد حدة الفقر،وهذا الأخير يعد مرادفا للتهميش الاجتماعي والسياسي وعدم التمكين ،مما يستلزم التصدي لمظاهر عدم المساواة وغياب العدالة الاجتماعية[63].

وقد اعترف اعلان القاهرة لعام 2014 السالف الذكر بأن اتساع نطاق عدم المساواة أدى الى زيادة تقويض أسس ضمان الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية للجميع،وافشال جهود تقليص حدة الفقر[64].

الفرع الثاني: المخاطر الصحية والبيئية والكوارث الطبيعية

تؤثر المخاطر المرتبطة بالصحة والبيئة والكوارث الطبيعية على التنمية الإنسانية وتحد من ممارسة وتمتع الانسان بخياراته وحرياته.وهذا ما نتناوله فيما يلي:

أولا:المخاطر الصحية

تعتبر المخاطر الصحية من أكبر المخاطر المؤثرة على الأسرة والمجتمع،كما يؤدي الجوع وسوء التغذية الى تنامي هذه المخاطر التي تنتج عن الفقر،ومن بينها نقص المناعة المكتسبة والسل وأنفلوانزا الخنازير والملاريا والإرهاب البيولوجي.

هذا وقد سبب فيروس كورونا (**COVID-19**) وفقا لآخر الاحصائيات الدولية حالات إصابة تجاوزت احدى عشر مليونا ،كما أودى بحياة أكثر من نصف مليون شخص في سبعة أشهر من انتشاره[65].وهذا ما يوضح طبيعة وحجم المخاطر الصحية وعولمة الأمراض والفيروسات التي تهدد البشر وإمكانات التنمية الإنسانية.

ثانيا:البيئة والكوارث الطبيعية

يرى أمارتيا سن أن "الأجيال اذا عاشت في بيئة ملوثة،محرومين من الهواء النقي..فحتى لو كانت هذه الأجيال ثرية فثراؤها لن يعوض عن التلوث"[66].وتعد المخاطر البيئية من التحديات الخطيرة التي تواجه التمكين[67].

وتبرز مختلف التقارير البيئية العالمية بأن هذه المخاطر كتغير المناخ مثلا يؤدي الى زيادة حدة الجفاف وازدياد الأعاصير وارتفاع مستوى البحر والفياضانات،كما يؤدي الى الفقر المائي في بعض المناطق المتأثرة بهذا التغير المناخي.كما يمكن الإشارة الى تهديدات بيئية أخرى ناتجة عن التوسع العمراني والذي يسبب تلوث الهواء وتعرية التربة والغابات.

ولا شك بأن علاقة الفقر بالبيئة مزدوجة،فالفقر هو أحد مسببات التدهور البيئي،لأن جودة وكمية الاحتياجات الإنسانية وسبل المعيشة تتأكثر كثيرا بالأفعال المدمرة للبيئة،ولهذا فان التدهور البيئي هو الذي يعرض الفقراء للخطر، فهم في مقدمة من يتأثر به سلبا[68].

وعليه،فانه يجب إزالة الحواجز التي تحول دون تحقيق الاستدامة البيئية ،من خلال زيادة استخدام التكنولوجيا صديقة البيئة،والحكم الرشيد،وتعزيز الوعي حول السلوك المستدام المتوافق مع البيئة والتخطيط البيئي السليم[69].

كما تبرز كذلك أهمية المشاركة في حماية البيئة[70]، انطلاقا من كون العيش في بيئة صحية نظيفة حقا إنسانيا غير قابل للتفاوض عليه،يتطلب بالضرورة الربط بين المواطنة البيئية والتنمية المستدامة التي تفرض تحولات مجتمعية وفردية للوصول الى رفاهية الانسان والتي تمر عبر تغيير سلوكات البشر اتجاه بيئاتهم ومساهمتهم في تحقيق العدالة[71].

الفرع الثالث:انعدام الأمن الغذائي والمجتمعي والشخصي

أولا: انعدام الأمن الغذائي

يؤثر انعدام الأمن الغذائي على الفقراء الذين يجدون حقهم في الغذاء محل تهديد،مما يؤدي الى زيادة أعداد الجوعى في العالم، لاسيما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008[72].

في هذا الاطار ،يعتبر فريد بيرس في كتابه "الزلزال البشري :الهجرة الجماعية والأمم المتحدة الاخيار السكاني المقبل" تحدي الهجرة ونقص الغذاء وتزايد المجاعات من أهم التحديات التي تواجه العالم[73].

ورغم أن خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 أشارت الى التقدم الموجود في مواجهة الكثير من التحديات الإنمائية،وخروج مئات الملايين من الأشخاص من دائرة الفقر المدقع،الا أن هناك البلايين منهم لا يزالون يقبعون في دائرة الفقر والحرمان [74].فخلال الفترة المحددة لتحقيق الأهداف الانمائية للألفية 2000-2015 ، انخفض عدد الأشخاص في فقر مدقع انخفاضا يزيد على النصف في الفترة ما بين 1990و 2015 .

وفي عام 2017 بلغ عدد العمال الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع أكثر من 300 مليون عامل، 75 % منهم في جنوب اسيا وافريقيا جنوب الصحراء.

وتعد المرأة الأكثر تعرضا للفقر المدقع مقارنة بالرجل بسبب غياب المساواة في الحصول على العمل والتعليم ،وتأثرهابالمخاطر الناجمة عن التغير المناخي والنمو الديمغرافي وتسارع حدة النزاعات وانعدام الأمن الغذائي[75].

لقد دقت العديد من المؤسسات الدولية ناقوس الخطر من هذا الخطر المؤلم، فمؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عام 2019 مثلا عبر عن قلقه بشأن تزايد معدلات الجوع وسوء التغذية،وتركز الفقر في الأرياف واستمرار مظاهر عدم المساواة الاجتماعية وبين الجنسين وتدهور الموارد الطبيعية أو استمرار استنزافها في العديد من الأماكن والخسائر الناجمة عن فقدان التنوع البيولوجي العالمي[76].

كما أشارت التقارير الى أن الجوع وجميع أشكال سوء التغذية في تزايد مقلق خاصة نقص التغذية وزيادة الوزن ، وعلى الرغم من الزيادة العالمية في إنتاج الغذاء، الا أن انعدام المساواة في الحصول على الغذاء لا يزال موجودا[77].

ثانيا:انعدام الأمن المجتمعي والشخصي

تضاعف النزاعات المسلحة والحروب من مخاطر انعدام الأمن الشخصي والمجتمعي،كما أن لهذه النزاعات اثار مدمرة على الأفراد والمجتمعات والبشرية جمعاء[78] ،ويزيد الإرهاب والعنف بمختلف صوره وأشكاله سواء كان طائفيا أو عرقيا أو سياسيا أو أسريا من حدة التهديدات الماسة بالإنسان والمجتمع.

ولما كان تزايد اعمال العنف والنزاعات المسلحة من التحديات التي تواجهها الدول من أجل ضمان تنمية لعدد معتبر من الأفراد في مجالات الامن والتعليم والصحة،وخصوصا الفئات الأكثر فقرا والمهاجرين[79]،فانه من الضروري بناء تحالف دولي وجبهة وطنية صلبة لمكافحة العنف واقتلاع جذوره.

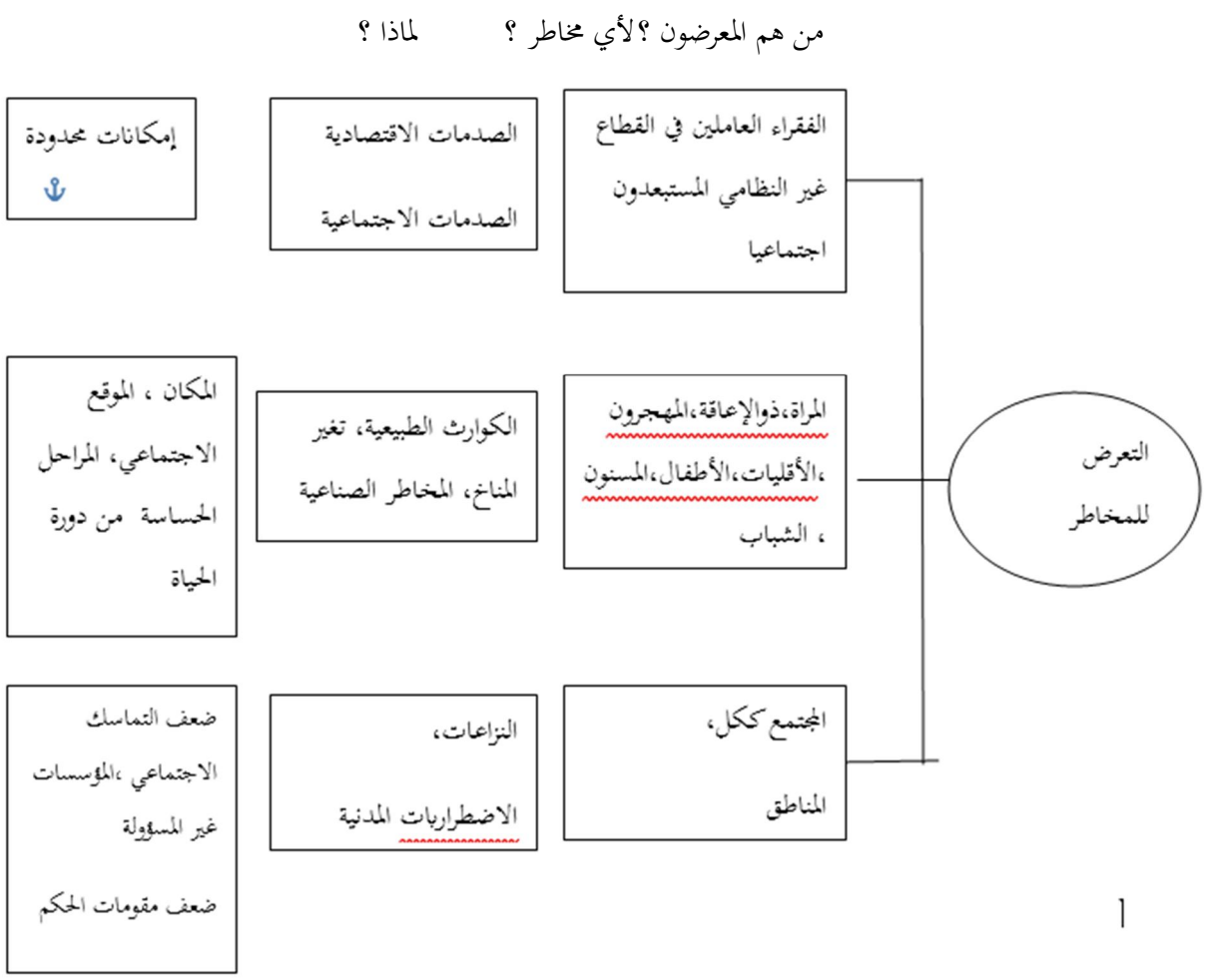

شكل رقم (02): **من هم المعرضون للمخاطر ،لأي مخاطر ،لماذا.**

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الانمائي:**"تقرير التنمية البشرية 2014:المضي في التقدم:بناء المنعة لدرء المخاطر"**،نيويورك،2014،ص19.

الخاتمة:

مما سبق تبين لنا اسهامات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ابراز التنمية الإنسانية كمفهوم جديد،يقوم على اعتبار الفرد أداة للتنمية وصانعا لها ومستفيدا منها،من خلال تمكينه من ممارسة خياراته بحرية وبناء قدراته على التمتع بها وتلبية احتياجاته.

برز هذا المفهوم،في بيئة دولية شهدت تجاذبات وارهاصات لعالم أكثر عولمة ودمجا لقيم جديدة كحقوق الانسان والأمن الإنساني والحكم الراشد،وهذه القيم تعد مترابطة مع بعضها البعض ومتكاملة مع التنمية الإنسانية.

وتتمثل أهم المكونات الأساسية للتنمية الإنسانية في الانصاف،الإنتاجية،الاستدامة والتمكين،وتهدف الى تعزيز الرفاه الإنساني وتحسين جودة الحياة للفرد وتوسيع قدراته.

غير أن هناك العديد من المخاطر المهددة للتنمية الإنسانية،ومن هذا المنظور تبرز ستة مخاطر رئيسية هي: الأزمات الاقتصادية،عدم المساواة،المخاطر الصحية،المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية،انعدام الأمن الغذائي وغياب الأمن المجتمعي والشخصي.

ويتطلب الأمر تضامنا كاملا من الجماعة الدولية لمواجهة هذه المخاطر،لاسيما بعد الدروس المؤلمة التي قدمها فيروس كورونا(**COVID-19**) للمجتمع الدولي وما زالت تقدم الى هذه اللحظة،فالعدالة والمساواة والشفافية وتقاسم المخاطر ومنافع التنمية هي أكثر من ضرورية للحفاظ على وجود واستمرارية الجنس البشري الذي يعد جوهر التنمية الإنسانية،وبخلاف ذلك فان الفناء قد يتهددنا في أية لحظة أفرادا وجماعات.

المراجع

[1] لم يتناول الباحث مؤشرات التنمية الإنسانية في هذه الدراسة،على أن يتم افرادها ببحث مستقل نظرا لأهميتها من جهة وابتعادها النسبي عن مضمون المقاربة المفاهيمية للموضوع.

[2] برنامج الامم المتحدة للتنمية:**"تقرير التنمية البشرية 2011،الاستدامة والانصاف مستقبل أفضل للجميع"**،نيويورك،2011، ص 1.

[3] المرجع نفسه، ص 17.

[4] محسن بن العجمي :**"الأمن والتنمية"** ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الطبعة الأولى ،الرياض ،ص 175.

[5] خديجة عرفة: **"الأمن الإنساني المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي"**،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض ، الطبعة الأولى، 2009،ص 66.

[6] هذا المصطلح من وضع الباحث .

[7] حيدر أدهم عبد الهادي:**"دراسات في قانون حقوق الإنسان"**،دار الحامد،عمان،الطبعة الأولى،2008،ص83.

[8] أكرم حسن ياغي:**"الوجيز في القواعد القانونية لحقوق الإنسان"**،منشورات زين الحقوقية،بيروت،الطبعة الأولى،2013،ص31.

[9] المرجع نفسه،ص81.

[10] برنامج الأمم المتحدة الانمائي:**"تقرير التنمية البشرية 2014:المضي في التقدم:بناء المنعة لدرء المخاطر"**،نيويورك،2014،ص4.

[11] المرجع نفسه،ص17.

[12] يمكن الإشارة في هذا الاطار، الى الدراسة التي تناولها كتاب "الدول والمجتمعات الهشة بين النزاعات وإعادة البناء والتنمية" مفهوم الدولة الهشة من حيث تحليل أسباب نشوئها ومؤشرات قياسها وأنجع الوسائل لبناء السلم الاجتماعي وتفادي الازمات والصراعات فيها.ويستند الكتاب على وثيقة العمل الصادرة عن الوكالة الفرنسية للتنمية عام 2005 بعنوان: "من أجل نظرة جديدة لرهانات التنمية بعدف الوقاية وتسيير الأزمات". وهذا الكتاب يتطرق الى فكرة أساسية مفادها أن شرطي الأمن والتنمية متلازمين،وأن الدولة باعتبارها مؤسسة هي المنوط بها توفيرهما.

Etat et sécurité fragiles, ente conflits ,reconstruction et "développement ,sous la direction de Jean-Marc Châtaigner et Hervé Margo, Karthala, Paris, 2007.

مجلة مداد: المركز الدولي للأبحاث والدراسات، جمعية مداد للعمل الخيري، العدد الثاني،بتاريخ 15 محرم 1432 هـ، جدة،المملكة العربية السعودية،ص 15.

[13] برنامج الامم المتحدة الانمائي:**"التقرير السنوي 2012/2011،المستقبل المستدام الذي نريد"**،نيويورك،2011،ص3.

[14] طاهر محسن منصور الغالبي وصالح المهدي محسن العامري: **"المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال"**،دار وائل للنشر،عمان،الطبعة الرابعة،2015 ،ص ص 447-448.

[15] المرجع نفسه ،ص ص 449-450.

[16] المرجع نفسه ،ص 451

[17] المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية،برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 24،2014-26 جوان 2013،**"اعلان القاهرة :تحديات التنمية والتحولات السكانية في عالم عربي متغير"**،القاهرة،2014،ص22.

[18] المرجع نفسه،ص25.

[19] يمكن الإشارة في هذا الصدد الى المبادرة الملكية للتنمية البشرية في المغربالتي جاءت لمواجهة استفحال ظاهرة الفقر والاقصاء والتهميش الذي تعاني منه فئات عريضة من المجتمع، ووضع المواطن في قلب جهود التنمية الاجتماعية،ورفع مؤشرات التنمية البشرية وفق مقاربة تشاركية ومندمجة وشمولية وتبني نهج جديد في التدبير العمومي للشأن العام الاجتماعي،تجعل من الفاعل المحلي قوة اقتراح

البشرية لعام 1993 ، نيويورك ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، 1993 ،ص3.

[24] المرجع نفسه،ص33.

[25] تقرير التنمية البشرية 2011:"الاستدامة والانصاف مستقبل أفضل للجميع"،مرجع سبق ذكره، ، ص 1.

[26] المرجع نفسه، ص 18.

[27] المرجع نفسه، ص 17.

[28] مايا مرسي: **المرأة والأمن الانساني** ،المجلس الوطني لشؤون الأسرة،المملكة الأردنية الهاشمية،2011،ص47 وما بعدها. عبد الحكيم الشرحبي :**"الفقر التحدي الرئيسي للأمن الإنساني"**،ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، من 14-15 مارس 2005 اليونسكو 2008 ،ص 50.

[29] برنامج الامم المتحدة للتنمية:**"تقرير التنمية البشرية 2011،الاستدامة والانصاف مستقبل أفضل للجميع"**،نيويورك،2011، ص 18.

[30] شكراني حسين: **العدالة المناخية نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية**،مجلة رؤى إستراتيجية،ديسمبر 2012، ص 111 وص 118مشار إليه في الهامش.كان لأعمال المفكر الأمريكي "جون رولز "دورا كبيرا في ابراز هذا المفهوم حيث يتقاسم مفهوم العدالة عنده ويلتقي مع مفاهيم الحريات الأساسية والعدالة الإجرائية. تقرير التنمية البشرية 2011:"الاستدامة والانصاف مستقبل أفضل للجميع"،مرجع سبق ذكره، ص 18.

[31] تقرير التنمية البشرية 2011:"الاستدامة والانصاف مستقبل أفضل للجميع"،مرجع سبق ذكره، ص 1.

[32] تقرير التنمية البشرية 2014:"المضي في التقدم:بناء المنعة لدرء المخاطر"،مرجع سبق ذكره،ص2.

[33] مايا مرسي: المرجع السابق ،ص47.

[34] كربالي بغداد وحمدا بن محمد :**"استراتجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر"**،مجلة العلوم الإنسانية ، السنة السابعة، العدد45، 2010، ص3.

[35] البنك الدولي : **"تقرير حول التنمية المستدامة في عالم دائم التغير : التحول في المؤسسات والنمو ونوعية الحياة"**، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2003،ص18.

حقيقية. عبد الحميد عواد:**التنمية البشرية:المغرب في التراتيبية الدولية،المؤشرات وقياسها،الآليات المعتمدة.**

كما أسست رؤية قطر الوطنية 2030 لمجتمع يقوم على تحقيق العدالة، والإحسان، والمساواة، تتجسد فيه مبادئ الدستور الذي يحمي الحريات العامة والفردية، ويعزز القيم الأخلاقية والدينية والتقاليد، ويضمن الأمن والاستقرار وتكافؤ الفرص .وتقوم هذه الرؤية على أربع ركائز، هي:التنمية البشرية:لتمكين السكان من المحافظة على مجتمع مزدهر.التنمية الاجتماعية:والمحافظة على الرعاية الاجتماعية العادلة المستندة الى القيم الأخلاقية وتفعيل الشراكة العالمية من أجل التنمية.التنمية الاقتصادية:لتحقيق تنوع الاقتصاد وتنافسيته،ورفع المستوى المعيشي للافراد حاليا ومستقبلا.التنمية البيئية:من أجل الموازنة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة. الأمانة العامة للتخطيط التنموي بدولة قطر :**"استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016 نحو رؤية قطر الوطنية 2030"**، قطر،الطبعة الأولى،مارس 2011،ص2.

كما أعدت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 من طرف مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وأقرها مجلس الوزراء، في أفريل 2016، لمواجهة التحديات الاقليمية والعالمية الراهنة ، وإصلاح الاقتصاد ودعم النمو، وتنويع مصادر الدخل الوطني بعيدا عن المحروقات.واستشراف الرؤية السعودية للريادة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحسين مستوى معيشة المواطن و نوعية حياته وذلك من خلال ثلاثة محاور أساسية أبرزتها رؤية المملكة 2030 ،وهي: مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح.أنظر :مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية :**"رؤية المملكة العربية السعودية 2030"**،المملكة العربية السعودية،2016 ص19.

[20] محسن بن العجمي :المرجع السابق ،ص 176.

[21] تقرير التنمية البشرية 2011:"الاستدامة والانصاف مستقبل أفضل للجميع"،مرجع سبق ذكره، ص 1.

[22] تقرير التنمية البشرية 2014:"المضي في التقدم:بناء المنعة لدرء المخاطر"،مرجع سبق ذكره،ص4.

[23] نصيرة قوريش:**التنمية البشرية الجزائر وافاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014**،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،العدد 6، 2011،ص33.نقلا عن: تقرير التنمية

الدبلوماسية،وزارة الخارجية السعودية،العدد 29،رجب 1427،جويلية 2006،ص74.

[50] بهجت قرني واخرون:المرجع السابق،ص 11.

[51] مايا مرسي: المرجع السابق ، ص47.

[52] تقرير حول :**"التنمية المستدامة في عالم دائم التغير : التحول في المؤسسات والنمو ونوعية الحياة"**،مرجع سابق، ص13.

[53] المرجع نفسه، ص38.

[54] مشال تودارو: **"التنمية الاقتصادية"** ،ترجمة محمود حسين ومحمود كامل محمود، دار المريخ ،2006، ص58.

[55] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:**"تقرير حول نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم التنوع"**،نيويورك،PNUD،2003،ص8.

[56] مشال تودارو: المرجع السابق، ص ص 55 و56.

[57] تقرير التنمية البشرية 2011:"الاستدامة والانصاف مستقبل أفضل للجميع"،مرجع سبق ذكره، ص 1.

[58] عبد العزيز بن على الصقر:المرجع السابق،ص74.

[59] مشال تودارو: المرجع السابق ،ص58.

[60] تقرير التنمية البشرية 2014:"المضي في التقدم:بناء المنعة لدرء المخاطر"،مرجع سبق ذكره،ص1

[61] المرجع نفسه،ص21.

[62] المرجع نفسه،نفس الصفحة

[63] بهجت قرني واخرون:المرجع السابق، ص18

[64] المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية،برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 24،2014-26 جوان 2013،**"اعلان القاهرة :تحديات التنمية والتحولات السكانية في عالم عربي متغير"**،القاهرة،2014،ص4.

[65] هذه الاحصائيات قدمها موقع رويتر:ara.reters.com تاريخ الاطلاع 04 جويلية 2020 على الساعة السادسة

[66] تقرير التنمية البشرية 2011:"الاستدامة والانصاف مستقبل أفضل للجميع"،مرجع سبق ذكره، ص 14.

[67] بهجت قرني واخرون:المرجع السابق، ص21.

[68] عيد الراجحي:**مبادئ السياسات البيئية**،دار السعيد للنشر والتوزيع،مصر،الطبعة الأولى،2020،ص ص 63-64.

[36] تقرير التنمية البشرية 2011:"الاستدامة والانصاف مستقبل أفضل للجميع"،مرجع سبق ذكره ، ص **iv.**

[37] المرجع نفسه، ص 17.

[38] بهجت قرني واخرون:**"التنمية الإنسانية العربية في القرن الحادي والعشرين:أولوية التمكين"**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،ص 11.

[39] المرجع نفسه،ص 12.

[40] حمد الأحمري:**الديمقراطية الجذور وإشكالية التطبيق**،الشبكة العربية للأبحاث و النشر،الطبعة الأولى،بيروت،2012،ص15.

[41] المرجع نفسه،ص32.

[42] طاهر محسن منصور الغالبي وصالح المهدي محسن العامري: المرجع السابق،ص ص 451-452.

[43] حمد الأحمري: المرجع السابق،ص ص 65و82.

[44] المرجع نفسه،ص 143.

[45] السيد خليل هيكل:**الأحزاب السياسية فكرة ومضمون**،دار النهضة العربية،القاهرة،الطبعة الثالثة،بدون سنة نشر،ص17.تناول الكثير من فقهاء القانون الدستوري والعلوم السياسية تعريف الأحزاب السياسية،ورغم اتفاقهم على عناصر معينة في هذه التعاريف إلا أنهم لم يتفقوا على تعرف جامع لها، يعرف الكاتب Benjamine Constant الحزب السياسي بأنه تجمع للأفراد الذين يعتنقون نفس المذهب السياسي.وأما كلس فيري أن الأحزاب السياسية عبارة عن تشكيلات تجمع الأفراد الذين يكون لهم نفس الآراء بفرض إحداث تأثير فعلي في إدارة الشؤون العامة.ويرى الفقيه Duverger الحزب بأنه جماعة ذات تنظيم خاص.ويرى الكاتب Goerges Lavau أن الحزب يكون مجموعة مطالب لمجتمع قومي معين.وأما الفقيه Paul Marabito فيعرف الأحزاب بأنها جمعيات تمارس العمل السياسي،وتمتاز بخصوصيات معينة. السيد خليل هيكل:المرجع السابق،ص ص 20-22.

[46] المرجع نفسه،ص18.

[47] المرجع نفسه،ص ص 36 وما بعدها.

[48] حمد الأحمري:المرجع السابق،ص ص 138 و148.

[49] عبد العزيز بن على الصقر:**"التنمية البشرية والمشاركة في التنمية المحلية"**،مجلة الدبلوماسي،معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات

[74] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2015 **"تحويل عالمنا:خطة التنمية المستدامة 2030 "**،الأمم المتحدة،نيويورك،2015.

[75] مكتب العمل الدولي :**"التقرير الرابع حول "أفق عام 2030:التعاون الإنمائي الفعال دعما لاهداف التنمية المستدامة"**،مؤتمر العمل الدولي،الدورة 107،الطبعة الأولى 2018،ص 3.

[76] منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة: **تقرير حول:"التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة /خطة التنمية المستدامة لعام 2030"**،روما،22-29 جوان 2019،الدورة41،الوثيقة رقم C 2019/28 ،ص2.

[77] المرجع نفسه ،ص4.

[78] بول بوفييه:**الرعاية الإنسانية وامور بسيطة في أماكن نزع منها الطابع الإنساني**،المجلة الدولية للصليبالأحمر،المجلد 94،العدد 888،شتاء 2012،ص14.

[79] ماريون هاروف- تافل:**"العنف والعمل الإنساني في المناطق الحضرية:تحديات جديدة ونهج جديدة"**،المجلة الدولية للصليب الأحمر،المجلد 92،العدد 878،يونيو-حزيران 2010،ص93.

[69] **اعلان القاهرة :تحديات التنمية والتحولات السكانية في عالم عربي متغير"**،ص19.

[70] مسعودي رشيد:**"المشاركة البيئية للجمعيات في الجزائر وسبل تفعليها"**،مجلة آفاق العلوم،العدد 8،الجزء الأول،2017جوان،ص378.

[71] عيد الراجحي: **مبادئ السياسات البيئية**،دار السعيد للنشر والتوزيع،مصر،الطبعة الأولى،2020،ص8.

[72] تقرير التنمية البشرية 2014:"المضي في التقدم:بناء المنعة لدرء المخاطر"،مرجع سابق،ص21.

[73] Aass Migration, Ageing Nations and the coming population Crash,Peoplequake, Fred Pearce

عرض أ.د فتحي النادي،مجلة رؤى استراتيجية،ص ص 162-163،جوان 2013،ص162.